



ؤتمر وأحزاب التحالف بالمكلا:

خابات مفتاح التغيير السياسي

محافظ حضرموت:

الانتخابات أصبحت في طور التنفيذ ومن يريد أن يثبت شرعيته عليه التوجه الى صناديق الاقتراع

والاجتماعية والدستورية والقانونية التي من شأنها أن تؤدي إلى تحديث وتطوير النظام السياسي الوطني وكل مكوناته نحو بناء الدولة اليمنية الحديثة.

وقال: «إن مشروع التعديلات قد اشتمل على محاور مهمة تتمثل في إصلاح دستوري وتطوير بنى السلطة التشريعية وجعلها مكونة من مجلسين هما مجلس النواب ومجلس الشورى ينتخب أعضاؤه بالتساوي بين المحافظات، وكذلك الانتقال إلى نظام الحكم المحلي واسع الصلاحيات وأيضا اعتماد نظام كوتا للمرأة على دورها في المجتمع وفي العملية الانتخابية كخاتبة ومندوبة وكذلك تخفيض مدة الرئاسة من ٧ سنوات إلى ٥ سنوات في إطار التداول السلمي للسلطة». وشدد على ضرورة تكاتف جهود الجميع في سبيل إنجاح العملية الانتخابية الديمقراطية القادمة وعدم السماح لأية محاولات لتعطيل ممارسة أبناء شعبنا اليمني لحقوقهم الانتخابية في موعدها الدستورية والقانونية كون أي تأخير لا يخدم تجربتنا الديمقراطية ومن شأنه الوصول بوطننا إلى الفراغ الدستوري الأمر الذي سيؤدي إلى ضياع هبة الدولة ومكانتها فضلا عن كون ذلك محل رفض شعبي ورسمي على أساس أن الانتخابات هي المركز الأساس للنهج الديمقراطي والتعددية السياسية».

ومضى قائلا: «إن قيادتنا السياسية التي أعلنت الوحدة وحققت كل تلك المنجزات العظام ومعها كل القوى الحية في البلاد، لقدرة اليوم أن تضرب أروع صور الوطنية بالضمي قدما نحو تحقيق الأهداف السامية لثورتنا ووجدتنا المباركة، وسيكون النجاح حليفنا في كل المنعطفات المهمة التي يمر بها وطننا الحبيب». وتطرق المحافظ الخنيسي إلى الإنجازات والتحديات الكبرى التي شهدتها محافظة حضرموت في ظل الوحدة.

وقال: «لقد شهدت محافظة حضرموت منذ إعادة تحقيق الوحدة اليمنية المباركة في ٢٢ مايو ١٩٩٠م وعلى مدى سنوات تنفيذ خطط التنمية الخمسية الماضية تحولات اقتصادية واجتماعية وثقافية شملت كل المجالات وشملت تنفيذ مئات المشاريع المهمة والكبيرة المرتبطة بالبنى الأساسية والقطاعات الخدمية المختلفة والتي كان لها أثر إيجابي في تسريع وتائر التنمية الشاملة في كافة مناطق ومديريات المحافظة، وهي إنجازات ما كان لها أن تتحقق لولا الرعاية الخاصة التي توليها القيادة السياسية ممثلة بفخامة الرئيس علي عبدالله صالح لهذه المحافظة».

حيا محافظ حضرموت تفاعل أبناء المحافظة وتمسكهم بممارسة حقوقهم الديمقراطية المكفولة في الدستور والقانون.



يد للنهج الديمقراطي

الذي يعد الهم الأول وهاجس كل مواطن ضاق ذرعاً من موجة الغلاء المتزايد وغير المبرر أحيانا للتلاعب بأسعار المواد الأساسية، كما نعمل على دور الحكومة أيضا للاهتمام بالتنمية البشرية لبناء الإنسان، وذلك بتقييم المناهج بما يتناسب مع متطلبات التنمية، بالإضافة إلى تجسيد التربية الوطنية كعادة حياة تربط المتعلم بالواقع من خلال إدخال بعض النصوص القانونية المعرفة بأهمية الحفاظ على الوطن ومنجزاته وأمنه واستقلاله».

وأكدت أننا بحاجة لشراكة وتكاتف جماعي ومسئول لتصحيح مسار عملية التنمية لتحقيق الآمال المنشودة.. منوها بيوادر التغيير التي تلوح في الأفق من خلال الدعم الذي شهده بعض القطاعات في المجال الاقتصادي والسياسي معا، وما تتضمنه التعديلات الدستورية من حقوق للمرأة بمنحها ١٥ بالمائة من قوام مجلس النواب... داعية المرأة في كافة الأحزاب الى الاستفادة من هذا التوجه لتعزيز مسيرة التنمية في الوطن، وأن نجعل من شعار (اليمن أولا) دليل عمل للجميع.

تخابات البرلمانية

يد للتغيير السلمي



وتنموي ومن احترام القانون والدستور والمؤسسات الشرعية.. مبينا أن الأحزاب السياسية في كل الأنظمة الديمقراطية هي مؤسسة دستورية من مؤسسات الدولة دورها تعزيز عمل المؤسسات وخلق الوعي السياسي والنقد الهادف للأخطاء والتجاوزات والفساد وتعزيز الولاء الوطني وحب الوطن والدفاع عنه وعن مكتسباته وتبصير المواطن بحقوقه وواجباته في إطار الحقوق التي كفلها القانون والدستور.

وقال: «علينا أن نفهم الديمقراطية كمشروع حضري يرتبط ارتباطا وثيقا بمنجز تاريخي عظيم في الثاني والعشرين من مايو ١٩٩٠م منجز الوحدة والديمقراطية بديلا عن الانقسام والحكم الشمولي».



خلال ترؤسه اجتماعا للقيادة الانتخابية للمؤتمر بحضرموت الساحل

مجور: إجراء الانتخابات في موعدها مسألة محسومة

ومقنعة ومقبولة وتطالب هموم وتطلعات الناخبين.

حديث المنجزات

إلى ذلك أكد الأستاذ محمد العبدروس عضو اللجنة العامة رئيس معهد الميثاق على أهمية الاستعدادات للانتخابات النيابية بالشكل الذي يحقق أهداف وتوجهات القيادة السياسية للمؤتمر الشعبي العام. وأشار إلى ضرورة قيام قيادة المؤتمر في محافظة حضرموت ووسائله الإعلامية بإبصار رسالة المؤتمر عن طريق الإقناع وتقديم الحقائق والإنجازات التي حققتها حكومة المؤتمر بالأرقام والإحصاءات، مؤكداً أن المؤتمر عندما يتحدث إلى الناس يجب أن يكون حديثه مقرونا بإنجازاته التي تحضض أياطيل الآخرين الذين تقوم دعائيتهم على الإشاعات والأكاذيب.

الشباب.. المستقبل

وبدوره تحدث الأستاذ عارف عوض الزوكا عضو اللجنة العامة رئيس دائرة الشباب والطلاب عن الأهمية التي توليها قيادة المؤتمر الشعبي العام لقطاع الشباب، مشيراً إلى ضرورة الاهتمام بهذا القطاع بالشكل الذي يليي طموحاتهم باعتباره أوسع شريحة في المجتمع.

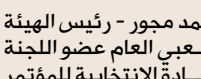
من جانبه قدم رئيس الهيئة التنفيذية رئيس اللجنة التنفيذية للمؤتمر الشعبي العام حضر موت سالم الخنيسي استعراضاً شاملاً للإجراءات والتحديات التي تقوم بها قيادة المؤتمر الانتخابية استعداداً وتحضيراً للانتخابات النيابية المقررة في إبريل القادم. وقدم شرحاً مفصلاً للجهود التي بذلتها القيادة الانتخابية للمؤتمر على المستوى التنظيمي وما تواجهه من معوقات تستلزم حلها بأسرع وقت.

عوض عبدالله حاتم رئيس فرع المؤتمر الشعبي العام بمحافظة حضرموت «بالساحل» قدم استعراضاً وافياً لسير الإجراءات التي نفذها الفرع خلال الفترة الماضية استعداداً لعملية الانتخابات البرلمانية وبرامج النزول الميداني الذي نفذته قيادة المؤتمر إلى مختلف مديريات المحافظة.

كما قدم العديد من الأفكار والرؤى والمقترحات التي قال إنها ستسهم في قدرة المؤتمر على خوض الانتخابات القادمة بشكل عملي يفضي إلى نجاح المؤتمر في الانتخابات.

مستعرضاً بعض الصعوبات والعراقيل التي تواجه العمل التنظيمي والتي تحتاج إلى معالجات سريعة. هذا وقد استمع الاجتماع إلى مداخلات ومناقشات من قبل أعضاء القيادة الانتخابية للمؤتمر.

حضر الاجتماع أعضاء الهيئة العامة للمؤتمر أحمد مساعد حسن، والمهندس كمال الجبري، والمهندس عمر الكرشمي، ورئيس الدائرة الفنية عضو الأمانة العامة حافظ معيار، ورئيس الدائرة القانونية عضو الأمانة العامة ناصر العطار، ورئيس دائرة المعلومات والأحصاء بالمؤتمر الشعبي العام عضو الأمانة العامة طارق الأكوع، وأعضاء القيادة الانتخابية للمؤتمر بمحافظة حضرموت الساحل.



رأس الدكتور علي محمد مجور - رئيس الهيئة الوزارية للمؤتمر الشعبي العام عضو اللجنة العامة - اجتماعاً للقيادة الانتخابية للمؤتمر أحمد عبيد بن دغر الأمين العام المساعد.

وفي الاجتماع أكد الدكتور علي محمد مجور على وشدد مجور على ضرورة قيام قيادة المؤتمر الشعبي العام في المحافظة بدورها في الإعداد والتهيئة لإنجاح الانتخابات النيابية على أكمل وجه.. كما تقع عليها مسؤولية وطنية وتاريخية وتنموية كبيرة تتطلب بذل مزيد من الجهود من أجل السير قدماً وحث الناخبين على ممارسة حقوقهم الدستورية المتمثلة في اختيار من يمثلهم في السلطة التشريعية.

باعتبار ذلك الحق نصاً دستورياً غير قابل للمساومة، أو المصادرة من قبل أية جهة كانت.

وقال الدكتور علي محمد مجور إن خطاب المؤتمر الموجه لجامهير الناخبين يجب أن يركز على تلمس همومهم واحتياجاتهم وتطلعاتهم نحو المستقبل، خصوصاً وأن المؤتمر يمتلك رصيداً كبيراً من الإنجازات التي حققتها حكومته خلال الفترة الماضية في إطار تنفيذها للبرنامج الانتخابي لفخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام، الذي نال به ثقة الشعب في الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٦م والبرامج الانتخابية النيابية المحلية للمؤتمر.

وأكد مجور على أن التعديلات الدستورية التي ستطرح للاستفتاء الشعبي هي إحدى صور الوفاء لوعود المؤتمر الانتخابية في مسألة تعزيز المشاركة الشعبية في صنع القرار عبر استحداث نظام الغرفتين التشريعتين، والانتقال إلى نظام الحكم المحلي، ومنح نسبة (١٥٪) من المقاعد البرلمانية للمرأة بواقع (٤٤) مقعداً.

أهمية رسالة المؤتمر

من جانبه أكد الأمين العام المساعد للمؤتمر الدكتور أحمد عبيد بن دغر أن المؤتمر ماضٍ نحو إجراء الانتخابات في موعدها المحدد في إبريل القادم ومع ذلك فإن المؤتمر لم ولن يقفل باب الحوار مع كافة الأحزاب وفي مقدمتها اللقاء المشترك أن للحوار حدوداً، مشيراً إلى أنه منذ توقيع اتفاق فبراير ٢٠٠٩م والمشارك بعتل الحوار ويتعمد إضاعة الوقت ويتنصل عن الالتزام بتعهداته في محاولة منه لإبصار البلاد إلى مرحلة الفراغ الدستوري وهو ما لن يسمح به المؤتمر.

واستعرض بن دغر موضوع الرسالة الإعلامية التي ينبغي أن يضطلع بها إعلام المؤتمر الشعبي العام خلال الانتخابات القادمة على مستوى اليمن عموماً وعلى مستوى محافظة حضرموت بوجه خاص، مشدداً على أن رسالة المؤتمر الانتخابية يجب أن تكون رسالة منطقية